وهو لا يميل الى الفخفخة والابهة الخارجية ولا يُعَدُّ من المسرفين ولا يستخدم احدًا من الخدم الذين لا عمل لهم مثلما كان يفعل الاغنياء من اهل الجاه والترف فهو من الوجهة الاقتصادية اقلُّ ضررًا من امير او من وجيه يقوم الغلمان في بابهِ من غير عمل يعملونهُ . وهو خير وصيٍّ يمكن تعيينهُ لادارة امواله . لا ينفق على نفسهِ من ثروتهِ الطائلة سوى النزر القليل لضعف معدتهِ ولا يقتني من الملاهي بسوى لعبة "الجولف" ولا يراهن فيها على اكثر من ريال . وقد عمَّر بيوتًا كثيرةً فاغتنى كثيرون بالاتصال بهِ او بالانتفاع منهُ ولا يبعد ان يكون قد خرب بيوتًا اخرى من الذين تضاربت مصالحهم ومصالحهُ ولكن يقال بالاجمال انهُ هو وامثالهُ قوة عظيمة في الدنيا لتكثير الراحة وتقليل التعب

# توحيد الدين العثماني

رغمًا عمَّا ينتاب الدولة العثمانية من المتاعب في الزمن الحاضر نرى المتمولين من الاوربيين لاهين عن حوادث مقدونية ودائبين وراء توحيد الدين العثماني الذي تتولى ادارتهُ لجنة دولية منذ ٢٣ سنة . وهذا التوحيد ليس بحديث العهد اذ ان الدولة العثمانية حاولت منذ سنوات تغيير الهيئة التي عوّل عليها دائنوها لاستيفاء ديونهم . فالارادة السنية التي صدرت في شهر محرم سنة ١٢٩٩ قاضية بنوعية دفع فوائد القروض التي عقدتها الدولة حتى سنة ١٨٧٥ واقساطها لم تكن مستوفاة الشروط من حيث التقسيط على الاخص . لهذا ارتأت الدولة ان تحوّر بعض البنود من تلك الارادة آملة اصابة بعض الفوائد المالية من وراء التحوير . وآخر ما عولت عليهِ هو ان تكل الى المسيو روفيه قبل توليهِ وزارة المالية الافرنسية تحقيق امانيها. وقبل شروعنا في الكلام عن كيفية توحيد الدين العثماني يجدر بنا ان نبين اصلهُ

في ٢٠ دسمبر (كانون الاول) سنة ١٨٨١ صدرت ارادة سنيَّة دعاها الماليون ارادة محرَّم وبها جمع شمل القروض التي عقدتها الدولة منذ سنة ١٨٥٨ الى سنة ١٨٧٥ اي الى اليوم الذي فيهِ توقفت الدولة العثمانية عن دفع اقساط الدين وفوائدهِ . وهذه القروض مع فوائدها المتأخرة واضافة ١٠ بالمائة اليها عوضًا عن الفوائد التي لم تدفع في اوقاتها بلغت ١١٦٬١٣٥٬٠٦٢ ليرة عثمانية سنة ١٨٨١

ولما كانت اكثرية الدائنين من الاجانب تشكلت لجنة بالنيابة عن الدائنين غرضها استيفاء هذه الديون من بعض الايرادات كالملح والتتفة والمشروبات الكحولية ومصائد الاسماك

واعشار الحرير والدخان الخ . وهذه اللجنة لا تزال حتى اليوم صاحبة الحل والعقد في جباية تلك الايرادات وصرفها في استهلاك الدين . وقد نهضت بهذا الحمل نهضة كانت الداعية الى عقد الدولة قروضاً جديدة تحت شروط لا تحسب محجفة بثقة المالية العثمانية لان الفرق بين اسعار القروض القديمة وفوائدها وبين اسعار القروض الجديدة وفوائدها ظاهر لا يحتاج الى اعمال الفكرة

وقد اتخذت اللجنة طريقة حسبتها مصيبة في البداءة وهي تقسيم الديون الى اربعة ابواب لقبتها D. C. B. A وهذه الابواب لا تختلف الاَّ في نوعيَّة الاستهلاك اذ ان الفائدة واحدة للكل على السواء وهي ١ في المائة والفرق الذي نراهُ في اسعار هذه الابواب تسبيهُ سرعة الاستهلاك واما الباب الاول A فانهُ قد استهلك تماماً ولم يبقَ منهُ شيء

وكيفيَّة الاستهلاك هي هذه : تشترى القراطيس في البورصة بسعر لا يتجاوز ٣/٤ ٦٦ في المائة اذا كانت الفائدة ١ في المائة واما اذا زيدت هذه الفائدة الى ٤/١ ١ في المائة يكون المشترى بسعر لا يتجاوز ٧٥ في المائة . وهذه الطريقة لا تزال جارية حتى اليوم اي ان الفائدة لم تتعدَّ ١ في المائة . وهذا ما دعا الى زيادة الاموال الاحتياطيَّة في آخر كل عام وعجّل في الاستهلاك الى حد ان الدين العثماني قد استُهلك منهُ حتى الآن ٢٤ مليوناً من الليرات العثمانيَّة . ومما زاد في سرعة الاستهلاك تخصيص ١٥٩٥٠٠ ليرة عثمانيَّة كل سنة لهذه الغاية وهذه الكمية حصلت من تحويل الدين الممتاز سنة ١٨٩٠ اذ ان فائدة هذا الدين اصبحت منذ ذاك الحين ٤ في المائة بدلاً من ٥

## اقتراح المسيو روڤيه

لما انتدبت الحكومة العثمانية المسيو روڤيه كما قلنا سابقاً للبحث عن طريقة توحيد الدين رأى ان لا بدَّ من اصدار قرض جديد قدرهُ ٣٢ ١٧٥ ٠٠٠ من الليرات العثمانيَّة بفائدة ٤ في المائة يتم استهلاكهُ في مدة ٤١ سنة ويكون مضموناً بالايرادات الحالية التي جُعلت منذ اواخر سنة ١٨٨١ ضماناً للقروض القديمة . والايرادات المشار اليها تبلغ نحو ٢ ٢٩٠ ٠٠٠ ليرة عثمانيَّة سنويًّا . فاذا اسقطنا منها ٤٣٠ ٥٠٠ ليرة للدين الممتاز و ٢٤٠ ٠٠٠ ليرة للسكك الشرقية بقي ١٦١٩ ٥٠٠ ليرة وهذه الكمية تكفي لاقساط الدين الجديد وفوائده اذ ان المبلغ اللازم لذلك هو ١ ٥٢٨ ٠٠٠ ليرة . واما كيفية التحويل فهي هذه : يعطى من القراطيس الجديدة لحاملي القراطيس القديمة B ما يعادل ٦٦ في المئة ولحاملي القراطيس C ٦٣ ٤١ في المئة ولحاملي القراطيس D ٥٠ ٣٧ في المئة وهذا التحويل يكفل الفوائد الآتية :

لحاملي القراطيس B ٣ ٦٤/ في المئة ولحاملي القراطيس C ١ ٣/٢ في المئة ولحاملي القراطيس D ١ ٣/١ في المئة

غير ان المسيو رونيه اصيح بعد عودته الى الوزارة المالية الفرنسيَّة غير قادر على متابعة البحث في ما انتدبتهُ اليهِ الحكومة العثمانية فاخذ البنك العثماني في المخابرة مع الباب العالي بهذا الشأن وقدَّم اقتراحين احدهما مطابق في كثير من الوجوه لاقتراح المسيو رونيه والثاني يختلف عنهُ بعض الاختلاف

اقتراح البنك العثماني

يرتئي البنك العثماني في الثاني من اقتراحيهِ اصدار قرض يبلغ ٤١ مليونًا من الليرات العثمانيَّة ويضم الدين الممتاز الى الدين المقصود توحيدهُ . فهذا القرض الاخير يقتضي استهلاكهُ ٤٠٠٠٠ ليرة سنويًا زيادة عن القرض الاول ويتعين اذ ذاك للسكك الشرقية ٣٠٠٠٠٠ ليرة في السنة

اقتراح المستر سمث

عدا الاقتراحين السابقين نرى اقتراح المستر سمث وكيل الدائنين الانكليزيين ورئيس ادارة الدين العثماني حاليًا . وهذا الاقتراح يختلف اختلافًا تامًّا عن الاقتراحين اللذين ذكرناهما . فالمستر سمث لا يرتئي اصدار قرض جديد بل يذهب الى زيادة الفائدة السنويَّة من ١ الى ١ ١/٤ في المئة طبقًا لرغبة فريق كبير من حاملي السندات واكثرهم من الانكليز . ومن مدة سنوات كثيرة كان هؤلاء قد طلبوا هذه الزيادة ولم يجب طلبهم خوفًا من ان الزيادة لا يستطاع ادامتها حتى منتهي استهلاك الدين ثم يصعب العود الى الفائدة القديمة اي الى ١ في المائة . فاقتراح المستر سمث فيهِ بعض الافضلية من حيث الفائدة المالية الممكن حصولها للخزينة العثمانية حالاً فضلاً عن انقاء المصاريف التي لا بدَّ منها عند كل تحويل جديد لكن فيهِ بعض الغبن على حاملي قراطيس السكك الحديد الشرقية وربما لقي معارضة منهم . وخلاصة اقتراحهِ ان يدفع للخزينة العثمانية ثلاثة ارباع الزائد عن المبلغ اللازم للفوائد والاقساط بعكس ما هو جارٍ الآن اذ ان كل الايرادات تبقى في قبضة ادارة الدين الى ان يتم استهلاك كل الديون التي شملتها ارادة محرّم

يرى مما تقدم ان كل قرض من القرضين اللذين اشار بهما المسيو رونيه والبنك العثماني لا يتم استهلاكهُ قبل ٤١ سنة وفي آخر هذه المدة يتم ايضًا استهلاك الدين العثماني الحالي اذا ظلت الحال كما هي الآن وذلك لان القراطيس B تستهلك في مدة ٩ سنوات والقراطيس

C في مدة ٣٠ سنة والقراطيس D في مدة ٤٠ سنة على الاقل

ولنبحث الآن عن الفرق بين الاقتراحات التي ذكرناها والطريقة الحالية

(١) اقتراح المسيو روڤيه واقتراح البنك العثماني :

لا تأمل الدولة اصابة فائدة مالية عاجلة من وراء اقتراح المسيو روڤيه لان الايرادات تقدر بـ ٣٢٩٠٠٠٠٠ ومن هذا المبلغ يقبض ٩٠٠٠٠٠٠ ليرة تقريباً بعد دفع مخصصات الدين الممتاز والسكك الشرقية وبما ان التوحيد يتطلب مصاريف غير قليلة لا يبقى للخزينة العثمانية سوى قسم طفيف لا يفي اتعاب الدولة ومشاغلها مدة سنوات طويلة فضلاً عن بقاء ايراداتها مرهونة لمدة ٤١ سنة وخاضعة لسيطرة الادارة الدولية . وهكذا قل عن اقتراح البنك العثماني (وهو الاقتراح المعول عليه اليوم) وان نجم للدولة عنهُ قبض ١١٠٠٠٠٠٠ ليرة معجلاً بداعي زيادة مبلغ القرض الجديد لاشتماله على الدين الممتاز الذي لم يشملهُ اقتراح المسيو روڤيه

(٢) اقتراح المستر سمث : لم يصادف هذا التقرير قبولاً عند الحكومة العثمانية لانها ترى فيهِ بقاء الايرادات مدة طويلة تحت سيطرة ادارة الدين وان اصابت بعض الاموال من وراء هذا الاقتراح الذي يحتم بتسليمها ثلاثة ارباع الزائد عن مخصصات الدين

فاذا تأملنا في حالة الحكومة العثمانية رأيناها الآن مرتبكة البال بشأن توحيد دينها . فهي من جهة لا ترضى بزيادة الفائدة الحالية الى ١٠/٠ في المئة كما عولت عليهِ اكثرية دائنيها وربما جرت هذه المسألة الى التحكيم . ومن جهة اخرى لا تجد سبيلاً الى قبض كمية طائلة من وراء اقتراحي المسيو روڤيه والبنك العثماني فضلاً عن بقاء ايراداتها الكافلة لديونها القديمة في قبضة دائنيها . فبعد رؤيتها انها قبضت من وراء تحويل دين الجمارك ١٩٠٠٠٠٠ ليرة ومن وراء تحويل دين مصائد الاسماك ١١٠٠٠٠٠ ليرة رغماً عن كون هذين القرضين لم يبلغا معاً سوى ٦١٠٠٠٠٠ ليرة تقريباً عند تحويلهما مع ان الباقي من القراطيس D,C,B . هو مبلغ ٧٧١٠٠٠٠٠ ليرة لا تجد بداً من متابعة المخابرات علها تبلغ امنيتها في قبض مبلغ اعظم اما بزيادة مبلغ القرض الجديد واما باطالة مدة استهلاكه لان حالتها الحاضرة تستدعي بعض المصاريف التي لا مهرب لها منها . وعلى كل لا نظنها الآ راضية باقتراح البنك العثماني اذ ان مماطلتها ربما جرت عليها بعض الخسارة بداعي زيادة الفائدة كما يشتهيهِ فريق كبير من حاملي قراطيسها استناداً على المادة الحادية عشرة من ارادة محرم

ثم باي سعر يصدر القرض الجديد . فاذا تصفحنا الجداول المنشورة عن قيم القراطيس في بورصة باريز وجدنا ان القراطيس العثمانية التي فائدتها ٤ في المائة يساوي الواحد منها ٤٨٠

فرنكًا اي بنسبة ٩٦ في المائة لان سعرها الاسمي هو ٥٠٠ فرنك . ومعلوم ان هذه القراطيس تتعلق رأسًا بوزارة المالية العثمانية وبحسب حاملو القراطيس ان ضمانتها لا تعادل ضمانة القرض الجديد لان المكافل لهذا القرض هو الايرادات الحالية الممنوحة للدائنين القدماء منذ سنة ١٨٨١ وهذه الايرادات ستبقى تحت سيطرة اللجنة الدولية كما هي الآن . فلذلك لا نرانا في غلط اذا قلنا ان سعر القرض الجديد لا يقل عن ٩٦ في المائة

فمن هذه الملاحظة يصح الاستدلال على ان الدائنين القدماء سيجنون من وراء القرض الجديد ارباحًا لم يكونوا لينتظروها وهذه الارباح تتراوح بين ١٨ و ٢٤ في المائة ويسبق كدليل صادق على الكسب ارتفاع اسعار القراطيس العثمانية في هذه الآونة الاخيرة

بنك باره بالبرازيل — يوسف ضاهر

# ربّات التحرير وربّات الخدور

دع ابناء المشرق يتجادلون في وجوب الحجاب وحبس النساء في الخدور ويوجبون ما لم يوجبهُ اسلافهم الاولون[1] ولا شاع في بلاد الاّ لما مال نجم سعدها الى الافول وهلّ بنا الى ربوع اوربا واميركا حيث يشارك النساء الرجالَ في كل الاعمال لا في الحرث والزرع والحرَف الحقيرة فقط كما يفعل نساء الفلاحين والفقراء عندنا بل في الاعمال الكبيرة ايضًا التي تقتضي علمًا ودراية كالطب والتجارة والتحرير والمحاماة

اطّلعنا الآن على مقالة في مجلّة كاسل الانكليزية وصف فيها كاتبها النساء محرّرات الجرائد في مدينة لندن ويظهر من وصفهِ ان اولئك الكاتبات يحررنَ جرائدهنّ او جرائد غيرهنّ اسمًا وفعلاً فيبحثنَ عن المواضيع وموادها وينشئنَ المقالات فيها ويحررنَ ما ينشئهُ غيرهنّ كما يفعل كبار المنشئين والمحررين. من هؤلاء المحررات مسز بير وهي صاحبة الجريدة المسماة صَنْدي تيمس وقد كانت مساعدة في تحرير الجريدة المسماة بالايزرقر لما كانت تلك الجريدة لزوجها . ثم انشأت الصندي تيمس واشتغلت بتحريرها فصيّرتها من الجرائد ذات الشأن

(١) قال الامام الرحالة شرف الدين بن بطوطه في رحلته المشهورة انه دخل دمشق وسمع في جامع بني امية على جلة علمائها فاجازوهُ كلهم وفي جملتهم الشيخة الصالحة ام محمد عائشة بنت محمد بن مسلم الحرّاني والشيخة الصالحة رحلة الدنيا زينب بنت كمال الدين احمد القدسي وكان ذلك سنة ست وعشرين وسبعماية للهجرة الموافقة سنة ١٣٢٦ للميلاد